تمويل القطاع الزراعي في السودان: التحديات والمخاطر وسبل مواجهتها

د/ مصطفى محمد مسند
أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية – الخرطوم - السودان

مستخلص البحث:

لقد جاء هذا البحث بعنوان تمويل القطاع الزراعي في السودان: التحديات والمخاطر وسبل مواجهتها وهو يتكون من ثلاثة محاور بالإضافة للنتائج والتوصيات.

المحور الأول تناول مقومات القطاع الزراعي في السودان، أما المحور الثاني فلقد استعرض دور القطاع المصرفي السوداني في التمويل الزراعي، حيث تم تحليل مجهودات القطاع المصرفي في التمويل الزراعي من حيث السياسات ودورها وحجم التمويل مقارناً بالقطاعات الاخرى. وجاء المحور الثالث موضحاً للتحديات والمخاطر التي تواجه تمويل القطاع المصرفي السوداني للزراعة، وخلص البحث إلى عدد من التوصيات منها ضرورة ابتكار البنك المركزي ووزارة المالية لسياسة تحفز وتشجع المصارف على تمويل القطاع الزراعي، كالإعفاء من ضرائب الأرباح المحققة من تمويله، أهمية انتشار فروع المصارف في الريف وتخصيص نسبة من مواردها للتنمية الريفية، إنشاء مؤسسات تمويل زراعية متطورة وواسعة الانتشار بالولايات تقدم الخدمات المالية بأقل تكلفة ممكنة وتوفير البنى التحتية مثل النقل والمواصلات والكهرباء والمياه بالريف وتطوير الأسواق لربط تلك المناطق بالأسواق الداخلية والخارجية.

مقدمة:

يجئ هذا البحث متناولاً **تمويل القطاع الزراعي في السودان: التحديات والمخاطر وسبل مواجهتها** من خلال استعراضه لثلاث محاور، المحور الأول يتناول مقومات القطاع الزراعي في السودان لاسيما وأن السودان يمتلك أراض واسعة تصلح للزراعة كما يتميز بالتنوع المناخي وتعدد مصادر المياه والسدود مما يمكنه أن يكون سلة غذاء العالم. أما المحور الثاني فيستعرض دور القطاع المصرفي السوداني في التمويل الزراعي حيث ستتم الإشارة إلى مجهودات القطاع المصرفي في التمويل الزراعي من حيث السياسات ودورها وحجم التمويل مقارناً بالقطاعات الأخرى. ويجيء المحور الثالث محدداً للتحديات والمخاطر التي تواجه تمويل القطاع المصرفي السوداني للزراعة، وأخيراً النتائج والتوصيات.

وتنبع أهمية الموضوع من أن **القطاع الزراعي في السودان يعتبر القطاع الرائد ولذلك يجد اهتماماً ورعاية من قبل الدولة، إلا أن هنالك كثيراً من المخاطر والتحديات التي تواجه هذه الجهود.**

مشكلة البحث:

إن مشكلة البحث تكمن في أن السودان يمتلك موارد طبيعية كافية تمكنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، إلا أنه يعاني من مشكلة ضعف وانخفاض التمويل المصرفي لهذا القطاع، وسيجيب هذا البحث على أسباب هذا الضعف والانخفاض ومعرفة التحديات والمخاطر التي تواجه تمويل القطاع الزراعي في السودان.

فروض البحث: يفترض البحث الآتي:

1. عدم المساهمة الفاعلة للقطاع المصرفي في تمويل القطاع

الزراعي تعتبر أحد أسباب مشكلة ضعف الرقعة المزروعة في السودان؛

2. يشكل القطاع الزراعي السوداني نسبة مساهمة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي.

المحور الأول: مقومات القطاع الزراعي في السودان[1]

السودان بلد غني بموارده الطبيعية التي جعلت اقتصاده يقوم علي الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، وتبين الإحصاءات والتحليلات الاقتصادية أن القطاع الزراعي يحتل موقع الريادة والقيادة في الاقتصاد السوداني حيث بلغ متوسط نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 35.9% (لعام 2008م) ويعتمد عليه حوالي 70% من المواطنين في حياتهم الاقتصادية. وقبل استخرج البترول كانت حوالي 90% من حصيلة صادرات السودان تعتمد على الزراعة عن طريق تصدير القطن والصمغ العربي والماشية واللحوم والحبوب الزيتية والذرة والخضر والفاكهة وغير ذلك من المحاصيل الزراعية الأخرى ومنتجاتها.

ويتمتع السودان بفرص وإمكانات زراعية واسعة تتمثل في توفر المقومات الأساسية للتنمية والاستثمار، فلقد رشح السودان ضمن ثلاث دول لحل مشكلة الغذاء في العالم مع استراليا وكندا.

مقومات الزراعة في السودان:

يمتاز السودان بعدد من المقومات الزراعية التي وهبها له الله والتي نادراً ما توجد في أي منطقة أخرى في العالم. وتتمثل أهم هذه المقومات في الآتي:

1- الأرض والمناخ:

تتكون أراضي السودان من السهول والوديان والحفائر والهضاب والكثبان الرملية والجبال ومعظم هذه المواقع غنية بالمياه الجوفية، ويتوافق مع هذا التنوع تنوع واسع في التربة عبر طول البلاد من شمالها إلى جنوبها، كما يمتاز السودان بالتنوع المناخي بين الإقليم الاستوائي والمداري والصحراوي هذا إضافة إلى وجود مناخ البحر الأبيض المتوسط في بعض المناطق الأخرى.

وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة في السودان بحوالي 200 مليون فدان وتجدر الإشارة إلى أن المستغل من هذه الأراضي حوالي 20% فقط.

2- مصادر المياه:

تتوفر بالسودان مصادر متعددة للمياه تتمثل في:

- الأنهار: وهي نهر النيل، النيل الأبيض، النيل الأزرق وأهم روافده نهري الدندر والرهد ونهر عطبرة.
- مصادر المياه السطحية الموسمية غير النيلية.
- مياه الأمطار.

تقدر حصة السودان من مياه النيل حسب اتفاقية مياه النيل لعام 1959م بنحو 18.5 مليار متر مكعب في العام. ويستغل السودان حالياً منها حوالي 12.2 مليار متر مكعب في العام.كما تنتشر مصادر المياه الجوفية في أكثر من 50% من مساحة السودان ويقدر مخزونها بنحو 15.200 مليار متر مكعب. ويمكن الاستفادة من مياه هذه الأودية بتخزينها في الحفائر والسدود الترابية وتغذية الخزانات الرسوبية لأغراض الري وشرب الإنسان والحيوان. وتشكل المنخفضات الطينية

والمسطحات المائية في بعض المناطق مصادر تقليدية لشرب الحيوان.

3- الموارد البشرية:

يقدر سكان السودان بنحو 40 مليون نسمة ويعمل حوالي 80% من السكان في الزراعة بمختلف أنشطتها، ومنذ الاستقلال اهتم السودان بالتعليم الزراعي وتأهيل القيادات العلمية في هذا المجال باعتباره بلد زراعي في المقام الأول. وهنالك مراكز بحثية رفيعة المستوي تغطي معظم مجالات البحث العلمي في الزراعة، ولهذه المراكز مساهمات مقدرة في تطوير الزراعة في السودان.

المحور الثاني: دور القطاع المصرفي السوداني في التمويل الزراعي

تتمثل أهم موجهات إستراتيجية القطاع الزراعي بالسودان في الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة والحفاظ علي التوازن البيئي بتخصيص مساحات للمراعي وأخرى للغابات والزراعة بشقيها النباتي والحيواني وتوفير المياه بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية من خلال إدخال التقنية المتطورة والملائمة لعناصر الإنتاج بجانب تحقيق طفرة في الإنتاج بدعم الاستقلال الحقيقي للوطن بتحقيق أمنه وزيادة حجم صادراته وتنويعها والارتقاء بجودتها والتركيز علي دعم صغار المنتجين كنمط أساسي للتنمية الزراعية وتحقيق العدالة. ولقد اهتم السودان بتحسين الأداء في هذا المجال والارتقاء بفعاليته وذلك من خلال عدد من الإجراءات من أهمها إنشاء صناديق لتمويل الإنتاج الزراعي وإنشاء مصارف متخصصة في هذا المجال، كما قررت الدولة كذلك تحرير أسعار المنتجات الزراعية تحفيزاً للمنتج ودعماً للإنتاج.

ستتم في هذا المحور الإشارة إلى مجهودات وسياسات القطاع المصرفي في التمويل الزراعي من حيث دورها وحجم التمويل مقارناً بالقطاعات الأخرى، إنشاء عدد من المصارف المتخصصة، استخدام صيغ التمويل الإسلامي في المجال الزراعي وكافة المجالات الأخرى.

أولاً: السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي:

هدفت السياسات الزراعية في السودان إلى زيادة حجم التمويل المقدم من المصارف للقطاع الزراعي بغرض التوسع في الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، كما ركزت كل برامج واستراتيجيات الدولة على الاهتمام بالقطاع الزراعي واعتباره القطاع الرائد، ولقد بدأ البنك المركزي خلال العامين 1985-1986م بتحديد نسبة لا تقل عن 30% لتمويل القطاع الصناعي وفي العام 1987م حدد نسبة 80% لتمويل كل القطاعات ذات الأولوية (الصادر، الزراعة، الصناعة، الحرفيين والتمويل التنموي متوسط وطويل الأجل) دون تحديد نسبة محددة لتمويل أي من هذه القطاعات واستمرت هذه السياسة حتى العام 1990م حيث قرر البنك المركزي تحديد نسب دنيا لتمويل القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية (النسب القطاعية) حيث كان يلزم البنك الذي لا يستوفى النسبة المقررة بتجميد المبلغ الذي لم يتم استخدامه بحيث لا يستخدم في أي مجال آخر.

الجدول التالي يوضح النسب التي قررها البنك المركزي لتمويل القطاعات ذات الأولوية، كما يوضح النسب القطاعية التي ألزم المصارف باستيفائها.

جدول رقم (1): نسبة تمويل القطاع الزراعي والقطاعات ذات الأولوية

العام	1987	88	89	90	91	92	94/93
الحد الأدنى لتمويل	%80	%80	%80	%80	%80	%80	%90

القطاعات ذات الأولوية							
نسبة تمويل القطاعات ذات الأولوية	%80 تحدد نسبة معينة	%80 تحدد نسبة معينة	%80	%40	%40	%40	%50
العام	95/94*	95	96**	97	98	99	2000
الحد الأدنى لتمويل القطاعات ذات الأولوية	%90	%90	%90	%95	%95	%95	%90
نسبة تمويل القطاعات ذات الأولوية	%30	%30	%25	%30	%30	%95 لم تحدد نسبة معينة	%95 لم تحدد نسبة معينة وعدلت بعد ذلك إلى 85%

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية خلال الفترة 1987م-2000م.

من الجدول رقم (1) يلاحظ مدى اهتمام بنك السودان المركزي بتمويل القطاعات ذات الأولوية إذ تراوحت نسبة تمويلها خلال الفترة 1987-2000م ما بين 80% إلى 95%. ولعل من أهم السياسات التي اتخذها بنك السودان المركزي خلال هذه الفترة استحداثه في العام 1991م لما يعرف بالتمويل الريفي ويقصد من ذلك مراعاة أن لا تقل نسبة التمويل الممنوح بأي من الفروع العاملة بالمناطق الريفية المختلفة عن 50% من

** - هذه النسبة للتمويل الزراعي النباتي أما التمويل الزراعي الحيواني فلقد حدد له نسبة لا تقل عن 15%.

* - في هذا العام استحدث البنك المركزي تمويل القطاع التعاوني للأغراض الإنتاجية بما فيها الزراعة وحدد له نسبة25%.

جملة الودائع التي تم استقطابها إلا أن هذا القرار لم يستمر طويلاً.

ثانياً: إنشاء عدد من المصارف المتخصصة في المجال الزراعي:

1/ إنشاء البنك الزراعي السوداني:

مما يؤكد اهتمام السودان بالقطاع الزراعي إنشائه للبنك الزراعي السوداني منذ العام 1957م (قبل البنك المركزي) ، وهو يعتبر أول بنك وطني أنشئ بغرض توفير مدخلات الإنتاج الزراعي وإعانة صغار المزارعين للقيام بدورهم على أكمل وجه. ولقد جاء في قانونه للعام 1957م أن الغرض من إنشائه يتمثل في تقديم التسهيلات اللازمة للنهوض بالزراعة في السودان وتحسينها، وكل أوجه النشاط الأخرى سواء كانت طارئة أو إضافية أو ثانوية أو فرعية، وذلك بتقديم المساعدة نقداً أو عيناً أو بضاعة أو خدمات للأشخاص المعتمدين الذين يشتغلون أساساً بالزراعة وما يتفرع منها أو يتعلق بها من صناعات، وعلى البنك أن يبذل جهده لتوزيع التسهيلات التي يقدمها بحيث تعم الفائدة على أوسع نطاق ممكن. [2]

الجدول التالي يبين نشاط البنك في التمويل الزراعي خلال الفترة 2002-2006م.

جدول رقم (2): دور البنك الزراعي السوداني في التمويل الزراعي

العام / القطاع	2003	2004	2005	2006*
الزراعي	4930 (%90)	14126 (%87.4)	19228 (%83.3)	30589 (%86.6)

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية.

* أرقام تقديرية

من البيانات بالجدول رقم (2) يلاحظ اهتمام البنك الزراعي السوداني بتمويل القطاع الزراعي، إذ تجاوزت نسبة تمويله

83% من إجمالي التمويل، مما يبين سعي البنك لتحقيق العدل الاجتماعي سيما وأن حوالي 70% من سكان السودان يعملون في الزراعة.

2/ إنشاء مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية:

تم إنشاء البنك الصناعي السوداني في العام 1961م بموجب قانون البنك الصناعي لسنة 1961م، وكان الغرض من إنشائه، كما جاء في المادة (4) من هذا القانون، يتمثل في المساعدة في إنشاء المؤسسات الصناعية الخاصة في السودان وتوسيع نشاطها وتطويرها وفقاً للأساليب الحديثة والعمل على تشجيع واجتذاب مساهمة رأس المال الخاص الداخلي والخارجي في تلك المؤسسات.

ولقد تم تعديل هذا القانون في العام 1986م حتى يتماشى مع إسلامية الجهاز المصرفي، حيث أشار القانون إلى ضرورة أن يمارس البنك نشاطه وفقاً للصيغ الإسلامية وأن يقوم بتمويل الحرفيين وصغار الصناع وتقديم المساعدات النقدية والعينية لهم لتطوير تلك الحرف والصناعات.

وفي العام 1993م تم دمج بنك النيلين في البنك الصناعي السوداني وتكونت مجموعة تعرف بمجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية بموجب قانون خاص معدل لعام 1996م برأسمال مملوك بنسبة 99% لبنك السودان و1% لوزارة المالية والاقتصاد الوطني، ويهدف إنشاء هذه المجموعة إلى إنشاء المؤسسات الصناعية والتنموية بالسودان وتوسيع نشاطها.

الجدول التالي يوضح حجم تمويل مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية خلال الفترة 2002-2006م.

جدول رقم (3): حجم التمويل حسب القطاعات بمجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية للفترة 2003م-2006م

البيان / القطاع	2003 نسبة المساهمة	2004 نسبة المساهمة	2005 نسبة المساهمة	2006 نسبة المساهمة
الصناعة	%24	%21	%30.5	%25.6
الزراعة	%20	%12	%7	%23

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية والبرامج، العرض الاقتصادي، الخرطوم، شركة السودان للعملة المحدودة، 2006م،ص.102

3/ مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية:

تم إنشاء بنك الادخار بموجب قانون الادخار السوداني لسنة 1974م على أن يكون المركز الرئيسي للبنك بمدينة ودمدني (السودان) ويجوز له أن ينشئ فروعاً أو وكالات في الأماكن التي يراها ضرورية لإنجاز عمله، وهو بنك حكومي يهدف إلى تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الادخار وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان.

وفي نوفمبر 1995م صدر مرسوم مؤقت تم بموجبه إنشاء مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وباشر أعماله في يناير 1996م، وتم بموجب هذا المرسوم إلغاء قانون بنك الادخار وتحويل كل أصوله وخصومه للمصرف الجديد وانتقلت ملكيته من بنك السودان لفقراء السودان تحت إشراف وزارة التخطيط الاجتماعي، ويهدف هذا المصرف إلى تحقيق عدة أغراض من أهمها:[3]

- تأكيد مقاصد الشريعة الإسلامية في المحافظة على المال والحض على الكسب والبذل الاقتصادي؛

- دعوة أهل الخير من الشخصيات الطبيعية والاعتبارية في القطاعين العام والخاص لوقف أموالهم والتبرع بممتلكاتهم خدمة لأغراض هذا المصرف؛
- التعريف بوظيفة المال في الإسلام وتشجيع الوعي الادخاري ومساعدة الفئات الضعيفة على وجه الخصوص؛
- اختيار أساليب متنوعة ومتكاملة للتمويل الاجتماعي في كل منطقة بحسب ما تحتاج إليه وبحسب مقدرات أهلها؛
- حماية مجال الأنشطة والحرف والمهن الصغيرة؛
- الانتشار الجغرافي في الأرياف على مستوى فروع أو مكاتب أو وحدات خدمات اجتماعية صغيرة.

الجدول التالي يوضح تمويل مصرف الادخار للتنمية الاجتماعية حسب القطاعات خلال الفترة 2002-2006م.

جدول رقم (4): التمويل القطاعي للتنمية الاجتماعية بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية خلال الفترة 2002-2006م.

القطاع العام	2002	2003	2004	2005	2006
الزراعي	32 (%17)	1208 (%19)	2336 (%23.7)	2405 (%17.8)	4248 (%20)
الصناعي	90	106	688	512	309
النقل	702	818	648	683	499
التخزين	-	9	9	9	8
الحرفين والمهنيين	72	53	134	155	276
صغار المنتجين والأسر المنتجة	294	365	855	1534	2255
الخدمي	380	268	927	2985	4946
الصادر	104	161	143	122	44
التجارة المحلية	73	71	333	820	1706
سلع للبيع	1612	1099	1399	821	1131
العقارات	12	14	40	125	397
التمويل من الوديعة الوقفية	789	757	777	706	1104
أوراق مالية	25	1210	1500	1802	3300

					شهامة
785	850	57	224	184	قطاعات أخري
21008	13529	9846	6363	5269	إجمالي التمويل

المصدر: التقارير السنوية لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية.

من الجدول رقم (4) يلاحظ أن التمويل الزراعي شهد أكبر نسبة تمويل خلال فترة الدراسة تراوحت بين 17% و 23% حيث أفرد المصرف من خلالها حيزاً لتمويل صغار المنتجين والمشاريع الإعاشية.

وعلى الرغم من اهتمام المصرف بالتنمية الاجتماعية من خلال القطاعات التي يقوم بتمويلها إلا أن ما يؤخذ عليه:

- اتجاهه اعتباراً من العام 2004 م إلى تمويل التجارة المحلية بدلاً عن التركيز على المشاريع الإنتاجية؛
- اعتماده وبصورة أساسية على التمويل عبر صيغة المرابحة والتي ترهق أصحاب الدخول المنخفضة في السداد بسبب الرسوم والضرائب وارتفاع الهامش؛
- تمركز فروعه بالمدن الرئيسية وعدم انتشاره في الريف.

4/ مصرف المزارع التجاري:

تم إنشاء مصرف المزارع التجاري في العام 1998 م نتيجة لدمج البنك التجاري السوداني الذي تأسس في العام 1960 بغرض الاستثمار في المجال المصرفي وبنك المزارع للتنمية الريفية الذي تأسس في العام 1992 م بغرض النهوض بالقطاع الزراعي وتهيئة المناخ الاستثماري للمزارع ورفع قدراته، وتتمثل الأهداف الرئيسية لمصرف المزارع التجاري في الآتي:

- النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة بالزراعة؛

- النهوض بالقطاع الصناعي والتجاري؛
- تطوير الريف السوداني بصفة خاصة؛
- تقديم الخدمات التمويلية المتميزة لكل الأنشطة الاقتصادية.

شهد البنك في العام 2003 م أكبر نسبة للتمويل الزراعي خلال الفترة 2002-2006 م[4] إذ بلغت حوالي 38%، واتجه، البنك بعد ذلك، اعتباراً من العام 2004م للتركيز على تمويل التجارة المحلية والتي بلغ تمويلها سنوياً حوالي 50% من إجمالي التمويل.

ثانياً: حجم التمويل الزراعي خلال الفترة 1999-2009م مقارنة بحجم تمويل القطاعات الأخرى

يتناول هذا الجزء من البحث دور المصارف السودانية في التمويل المصرفي خلال هذه الفترة للاعتبارين التاليين:

- لم يتم خلال العامين 1999 و 2000 م تخصيص نسب محددة للقطاعات ذات الأولوية بل تم تحديد النسبة العامة وترك أمر تحديد نسب التمويل لهذه القطاعات للمصارف العاملة؛
- منذ العام 2001 م تم إلغاء السقوفات القطاعية للتمويل حيث سمح للمصارف بتمويل كافة الأنشطة الاقتصادية المسموح بتمويلها (ترك أمر تحديد النسب للمصارف).[5]

وهذين الاعتبارين يوضحان مدى اهتمام المصارف بتمويل القطاعات ذات الأولوية دون تدخل مباشر من البنك المركزي.

الجدول التالي يوضح حجم التمويل المصرفي للقطاع الزراعي خلال الفترة 1999م-2009م ونسبة تمويله مقارنة بإجمالي تمويل القطاعات الأخرى.

جدول رقم (5): التمويل المصرفي للقطاع الزراعي (بملايين الجنيهات السودانية)*

العام	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تمويل المصارف للقطاع الزراعي	148.22	178.07	196.05	2283.71	268.51	273.39	672.73	993.91	1052	1341.5	1941.6
نسبة تمويل القطاع الزراعي لإجمالي القطاعات	%30.4	22.5	17.6	14.3	12.5	9.5	12.7	11.9	9.3	10.7	13

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية، إدارة البحوث 2001-2006م.

من خلال الجدول رقم(5) يلاحظ رغبة المصارف في تقليص حجم التمويل الموجه للقطاع الزراعى بغرض توجيهه نحو تمويل القطاعات الأخرى، وهذا ما يؤكده الجدول التالي:

جدول (6)الوزن النسبي لتدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات 1999-2009م

	الزراعة	الصناعة	الصادر	الاستيراد*	النقل والتخزين	التنمية الاجتماعية**	التجارة المحلية	أخرى***
1999	%30	%15	%17	%3			%6	%29
2000	22.5	10.5	21.2	1.4	-	-	10.4	34
2001	17.6	14.8	19.6	3.7	-	-	18.8	25.5
2002	14.3	13	13.7	4.4	-	-	22.6	32
2003	12.5	11.4	12.7	.5			32.3	30.6
2004	10.7	11.1	10.7	5.7	6.1	4.6	24.3	26.8
2005	8.21	11.94	4.88	10.o9	8.71	3.66	21.48	31.13
2006	7.55	8.15	3.37	5.o8	20.52	3.21	17.48	34.64

* تراوح الدولار خلال هذه الفترة بين 2 و 2.5 جنيه.

32.8	16.6	3.0	8.9	19.5	2.1	10.4	6.7	227
37.9	16.1	3.0	5.9	10.7	3.3	13.0	10.1	2008
38.7	14.8	3.0	6.4	14.0	2.4	9.9	10.8	2009

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية.

* حتى العام 2003 م لا توجد معلومات منفصلة عن الوزن النسبي لتدفق تمويل الاستيراد. وفي العام 2004 خصص عمود بالتقرير السنوي للاستيراد.
**التنمية الاجتماعية يقصد بها صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين.
***أخرى تشمل الطاقة والتعدين والعقارات وبعض القطاعات الأخرى.

هذا الجدول يؤكد أن القطاع المصرفي يرغب في تمويل الأنشطة الاقتصادية التي تجنبه المخاطر، ولذلك عندما تركت الحرية للمصارف لاختيار القطاعات التي ترغب في تمويلها لم تركز على تمويل القطاع الزراعي بل اتجهت نحو القطاعات الأخرى عموماً والتجارة المحلية على وجه الخصوص.

ثالثاً: التمويل المصرفي حسب الصيغ الإسلامية:

في إطار إسلامية الجهاز المصرفي بالسودان، فلقد ألزم البنك المركزي جميع المصارف العاملة في السودان بضرورة التمويل عبر الصيغ الإسلامية ولقد وضع عدد من الضوابط والموجهات لذلك، الجدول التالي يوضح نسب التمويل بالمصارف العاملة في السودان وفقاً لبعض الصيغ الإسلامية.

جدول (7): نسب تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية خلال الفترة 2001-2009م

العام / الصيغة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المرابحة	39.5	35.9	44.7	38.5	43.29	53.37	58.1	46.9	52.3
المشاركة	31	27.9	23.2	32	30.82	20.38	13.0	12.1	10.5
المضاربة	6.2	4.6	5.7	5.7	4.2	5.25	3.9	6.0	6.1
السلم	5	3.3	4.8	3	2.09	1.28	7.	2.0	2.2
أخرى	18.3	28.3	21.6	20.8	19.6	19.72	24.3	33	28.9

المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية.

تعتبر صيغة السلم من أهم الصيغ التي تستخدم في السودان لتمويل القطاع الزراعي لأنها ترتبط بالزراعة بصورة مباشرة، ويلاحظ من خلال الجدول رقم(7):

1. توظيف المصارف السودانية لمواردها عبر عدد من الصيغ الإسلامية، مما يسمح للعملاء باختيار الصيغة التي تناسب إمكانياتهم المادية؛
2. الارتفاع الكبير في نسبة التمويل بصيغة المرابحة مقارنة بالصيغ الأخرى، وهذا يشير إلى اتجاه المصارف ورغبتها في تحقيق معدلات ربحية عالية وذلك لسهولة استخدامها في القطاعات الأخرى والتجارة المحلية على وجه الخصوص؛
3. انخفاض نسبة التمويل بالسلم على الرغم من أنه يعتبر من أنسب الصيغ لتمويل المزارعين، وتعود الأسباب في ذلك إلى الآتي:

- عدم تسليم المزارعين للمحصول في حينه أو عدم تسليمه تماماً بحجة الإعسار، فشل الموسم الزراعي وأحياناً الشعور بالغبن بسبب ارتفاع الأسعار عند التسليم؛
- عدم استخدام السلم في الغرض الأساسي منه؛
- انخفاض أسعار السلع الممولة عن طريق السلم عند استلامها بواسطة البنك؛
- عدم لجوء المصارف إلى السلم الموازي لتجنب مخاطر تكلفة التخزين وانخفاض الأسعار.

المحور الثالث: التحديات والمخاطر التي تواجه تمويل القطاع المصرفي السوداني للزراعة

يواجه تمويل القطاع الزراعي عدد من التحديات والمخاطر التي يمكن إجمالها في الآتي:

أولاً: التحديات.

1- على الرغم من امتلاك السودان لأراضٍ زراعية تقدر بـ 200 مليون فدان والمجهودات التي بذلت لزيادة المساحة المزروعة إلا أنه لم يستغل منها سوى 20% فقط، وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول (8): المساحة المزروعة حسب نوع الزراعة (بملايين الأفدنة)

العام	الزراعة المطرية الآلية	الزراعة المطرية التقليدية	الزراعة المروية	إجمالي المساحة المزروعة
2002/2001م	12	24	4	40
2003/2002م	12	14	4	40
2004/2003م	13.7	24.8	2.1	40.6
2005/2004م	11.1	19.2	2.1	32.4
2006/2005م	14.9	19.1	1.8	35.8
2007/2006م	13.9	22.1	2.7	38.7
2008/2007م	11.7	27.2	2.1	41.0

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية، إدارة البحوث 2001-2009.

عند قراءة الجدول رقم (8) مع الجدول رقم (5) يلاحظ عدم وجود ارتباط بين التمويل المصرفي والمساحة المزروعة، ففي كثير من الأحيان يتزايد حجم التمويل المصرفي، بينما يتناقص إجمالي المساحة المزروعة، مما يؤكد عدم صحة الفرضية الأولى والتي تشير إلى أن عدم المساهمة الفاعلة للقطاع المصرفي في تمويل القطاع الزراعي تعتبر أحد أسباب مشكلة ضعف الرقعة المزروعة في السودان؛

2- إن الانخفاض المستمر في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، يشير إلى التحول من القطاع الزراعي إلى

القطاعات الأخرى (خاصة الصناعي) ويكمن التحدي في ضرورة محافظة القطاع الزراعي على نسبة مساهمة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي في ظل التوجه نحو إنتاج البترول (منذ العام 1999م) والمنتجات الصناعية الأخرى.

الجدول التالي يوضح مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي خلال الفترة 1999م- 2008م في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول (9): مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

العام	1999م	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القطاع الزراعي	%49.8	46.4	45.6	46.2	45.6	39.2	39.6	39.2	36.2	35.9
القطاع الصناعي	% 9.1	15	16.6	15.5	24.1	25.4	28.3	28.3	20.8	18.8

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية، إدارة البحوث 2001-2008م.

الجدول السابق يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية والتي تشير إلى أن القطاع الزراعي السوداني يشكل نسبة مساهمة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، كما يبين التناقص المستمر في مساهمة القطاع الزراعي وتحول الاقتصاد نحو القطاع الصناعي؛

3- تتوفر بالسودان الموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة والبترول وهذه تعتبر المكونات الأساسية للاكتفاء الذاتي وتصدير المنتجات الزراعية، ويتمثل التحدي في مدى استخدام المنتجات البترولية في المجال الزراعي والريادة في مجالي الزراعة والبترول معاً؛

4- ظهور البترول والذهب في السودان، في ظل تدني نسبة التمويل الزراعي، يمكن أن يساهم في تحويل السلوك

الإنتاجي للأفراد والمؤسسات إلى الاهتمام بالتجارة المحلية والقطاعات الأخرى أكثر من الزراعة، خاصة وأن السودان اعتمد مؤخراً على الصادرات البترولية حيث بلغت نسبتها أكثر من 90% من إجمالي الصادرات السودانية؛

5- في ظل سياسة التحرير فإن البنك المركزي يواجه تحدي ابتكار آلية يقتنع من خلالها القطاع المصرفي بتوجيه موارده للقطاع الزراعي، آخذين في الاعتبار أن السودان مازال يستورد القمح والدقيق من الخارج حيث بلغت قيمتهما حوالي 7.6 مليون دولار في العام 2008م؛

6- المنافسة العالمية للصادرات الزراعية السودانية، مما يتطلب تحسين النوعية وزيادة الكمية.

ثانياً: المخاطر:

1. اهتمام المصارف في ظل سياسة التحرير بتمويل القطاعات التي تقل فيها المخاطر والتي لا ترتبط بصورة مباشرة بالزراعة والظروف الطبيعية (الأمطار والجفاف والآفات وغيرها)؛
2. عدم كفاية عدد العاملين بالمصارف لمتابعة عمليات التمويل الزراعي في مراحله المختلفة مما يؤدى إلى سوء استخدام العملاء لأموال المصارف وعدم استخدامها في الغرض الذي مولت من أجله؛
3. هجرة معظم العاملين في المجال الزراعي من الريف للمدن؛
4. تدني أسعار المحاصيل وقت الحصاد وحرص المزارعين –في ذات الوقت- على السداد للمصارف حتى لا يواجهوا بإجراءات قانونية ضدهم؛
5. تجميد موارد المصارف لفترات طويلة لطول فترة موسم الزراعة وتعثر المزارعين وقت السداد بسبب حدوث بعض الظروف الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والآفات أدى إلى توجيه موارد المصارف لقطاعات أخرى؛

6. زيادة التكاليف الإدارية بسبب متابعة وملاحقة العملاء بغرض تحصيل المديونيات.

النتائج والتوصيات:

أولا- النتائج: خلص هذا البحث إلى النتائج التالية:

1. يمتاز السودان بعدد من المقومات الزراعية التي تتمثل في توفر الأراضي الصالحة للزراعة والمياه والموارد البشرية؛
2. رغم المجهودات الكبيرة التي يبذلها البنك المركزي في السودان وإنشاء عدد من المصارف المتخصصة في المجال الزراعي إلا أن التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في تدن مستمر؛
3. الأراضي الزراعية المستغلة في السودان لم تتعد نحو 41 مليون فدان من إجمالي 200 مليون فدان؛
4. اتجاه المصارف لتمويل القطاعات الأخرى لارتفاع المخاطر بالقطاع الزراعي؛
5. التدني المستمر في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي السوداني بعد ظهور البترول؛
6. بعد استخراج البترول منذ العام 1999 م تدنت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الصادرات وفي الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات: يوصي البحث بالآتي:

1. استخدام منتجات البترول في الإنتاج الزراعي مما يساهم في زيادة الرقعة المزروعة؛

2. ضرورة ابتكار البنك المركزي ووزارة المالية لسياسة تحفز وتشجع المصارف على تمويل القطاع الزراعي كالإعفاء من ضرائب الأرباح المحققة من تمويله؛
3. ضرورة انتشار فروع المصارف في الريف وتخصيص نسبة من مواردها للتنمية الريفية؛
4. إنشاء مؤسسات تمويل زراعية متطورة وواسعة الانتشار بالولايات تقدم الخدمات المالية بأقل تكلفة ممكنة؛
5. لتشجيع الاستثمار في المناطق النائيةً والتي تتمتع بموارد وإمكانيات كبيرة وإيقاف الهجرة من الريف للمدن وتخفيف الفقر وتحقيق الأمن الغذائي لابد من:
   - منح المستثمرين امتيازات للاستثمار في الريف.
   - توفير البني التحتية مثل النقل والمواصلات والكهرباء والمياه وتطوير الأسواق لربط تلك المناطق بالأسواق الداخلية والخارجية.

الهوامش:

1. مصطفى محمد مسند تأهيل الجهاز الإنتاجي الزراعي، إستراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية (بحث محكم)، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات" الشلف– الجزائر، 25-26 نوفمبر 2008م، http://www.sudaninvest.org/Arabic/About_Sudan_Out.htm .
2. جمهورية السودان، قانون البنك الزراعي لسنة 1957 م
3. التجاني سعيد داؤود، دور مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في التغيير الاجتماعي، ورقة مقدمة في المنتدى المصرفي رقم 15، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية (الخرطوم: السودان، أغسطس 1996م).

4. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية والبرامج، العرض الاقتصادي، الخرطوم، شركة السودان للعملة المحدودة، 2006م،ص104
5. بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، إدارة البحوث، 2001، ص14